AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4166 | الثلاثاء | غرة جمادى الآخرة 1443 هـ | 4 يناير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

هيثم الغيص يخلف النيجيري باركيندو

الفارس: بالإجماع الكويت تفوز بمنصب الأمين العام لمنظمة أوبك

"أوبك +" أقرب إلى مواصلة التزامها بالسياسة الحالية مع زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا في فبراير المقبل

اعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور محمد الفارس تأييد مرشح الكويت هيثم الغيص بالاجماع من قبل جميع الدول الاعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لتولى منصب الامين العام ل(اوبك) فى شهر اغسطس القادم.

وقال الفارس فى بيان صحافي صادر عن وزارة النفط: "يسعدنى ويشرفنى ان ازف هذا الخبر السار لصاحب السمو امير البلاد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح وسمو ولى العهد الشيخ مشعل الاحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما، ولسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح".

وبين انه تم قبل قليل الانتهاء من الاجتماع الوزارى لمنظمة اوبك وهو اجتماع خاص للاتفاق على تعيين الامين العام القادم للمنظمة مشيرا الى ان مرشح دولة الكويت لهذا المنصب قد حصل على دعم وتأييد جميع الدول الاعضاء بالمنظمة.

واوضح ان وزراء (أوبك) أشادوا الوزراء خلال الاجتماع بمواقف دولة الكويت وسياستها وبمؤهلات وقدرات مرشح دولة الكويت هيثم الغيص وبالتالى حصلت دولة الكويت على هذا المنصب بالاجماع.

وتقدم الفارس بالشكر للقيادة السياسية الكويتية على الدعم غير المحدود والتوجيهات المستمرة والتى ادت الى هذا النجاح الكبير الذى تحقق اليوم مثمنا في هذا الصدد ايضا مواقف ودعم جميع الدول الشقيقة والصديقة المؤيدة لدولة الكويت ومرشحها.

واكد ان هذا النجاح جاء ثمرة عمل وجهود جبارة على مدى الاشهر الثلاثة الماضية بين مختلف اجهزة الدولة المعنية والتى نسقت فيما بينها ونظمت حملة وتحركات على عدة مستويات مع كل الدول الاعضاء بالمنظمة لحشد التأييد والدعم المطلوب لمرشح دولة الكويت.

يذكر ان دولة الكويت من الدول الخمسة التى اسست منظمة اوبك عام ١٩٦٠ كما تلعب دولة الكويت دورا بارزا فى مختلف اعمال المنظمة من خلال مجالسها ولجانها وانشطتها الفنية المختلفة.

وتساهم دولة الكويت كذلك فى اتفاق خفض الانتاج الموقع بين منظمة اوبك والدول من خارج اوبك وهو ما يعرف بإسم اتفاق اوبك بلس اضافة الى ان دولة الكويت عضوا فى اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج.

ويعتبر الامين العام للمنظمة المسؤول الأول عن الادارة اليومية لمختلف أنشطة المنظمة الادارية والمالية والفنية، وكما أنه المتحدث الرسمى للمنظمة اعلاميا ويمثلها فى مختلف الانشطة والمناسبات العالمية.

وسيتولى مرشح الكويت هيثم فيصل الغيص المنصب خلفا للأمين العام الحالى النيجيري محمد باركندو والتى تنتهى مدته فى شهر يوليو القادم.

وكان الغيص قد شغل عدة مناصب في أوبك منها محافظ الكويت لدى أوبك للأعوام منذ 2017، ورئيس لجنة التدقيق الداخلي في 2020.

كما ترأس الغيص اللجنة الفنية المشتركة المسؤولة عن مراقبة إنتاج النفط.

أما فيما يتعلق بمؤسسة البترول الكويتية فقد ترأس سابقاً مكاتبها في بكين ولندن وشغل منصب مدير إدارة البحوث، كما ويمتلك هيثم الغيص 30 عاماً من الخبرة في الصناعة النفطية.

محمد الفارس

هيثم الغيص

انتهاء ولاية باركيندو

وتنحى النيجيري محمد باركيندو الأمين العام الحالي لأوبك بمجرد انتهاء فترة ولايته الثانية التي استمرت 3 سنوات في نهاية يوليو المقبل.

وساعد باركيندو في إبرام اتفاق مع المنتجين من خارج أوبك، مثل روسيا، لخفض إنتاج النفط العالمي بهدف تحقيق التوازن في السوق.

ومن المقرر أن تعقد أوبك وحلفاؤها، فيما يُعرف باسم أوبك+، اجتماعا منفصلا اليوم لاتخاذ قرار بشأن سياسة الإنتاج.

ومن المرجح أن تلتزم أوبك+ بالسياسة الحالية وتؤكد زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا في فبراير.

وقالت أربعة مصادر إن أعضاء أوبك+ ربما يلتزمون بسياساتهم الحالية المتمثلة في الزيادات الشهرية المتواضعة في إنتاج النفط خلال الاجتماع، في ظل تراجع المخاوف المتعلقة بالطلب بسبب المتحور أوميكرون ومع تعافي أسعار النفط.

أكبر مكاسب سنوية للنفط في 5 أعوام

وقال مصدر في أوبك "في الوقت الراهن لم أسمع عن أي تحركات لتغيير المسار". وقال مصدر روسي في قطاع النفط ومصدران آخران في أوبك+ إن من غير المتوقع إجراء أي تعديلات على الاتفاق.

وفي اجتماعها الأخير في الثاني من ديسمبر التزمت أوبك+ بخطة زيادة الإمدادات 400 ألف برميل يوميا في يناير، على الرغم من مخاوف من أن يؤدي سحب الولايات المتحدة من احتياطيات النفط وتفشي المتحور أوميكرون إلى تراجع أسعار النفط.

وهوى سعر خام برنت بأكثر من 10% في 26 نوفمبر إلى 72 دولارا للبرميل، بعد انتشار أنباء اكتشاف المتحور أوميكرون لأول مرة.

لكنه تعافى منذ ذلك الحين وصعد إلى نحو 80 دولارا للبرميل.

وقالت مصادر أوبك+ إن القرار المتخذ في ديسمبر للمضي قدما في زيادة الإمدادات كان صحيحا.

وذكر نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك الأسبوع الماضي، إن أوبك+ قاومت دعوات من واشنطن بزيادة الإنتاج على نحو أكبر من المتفق عليه لأنها تريد توفير رؤية واضحة للسوق وعدم الحياد عن السياسة.

وأشار نوفاك إلى أن أي سحب محتمل من المخزونات الإستراتيجية سيكون أثره محدودا على السوق.

من ناحية أخرى، أفادت نسخة من تقرير صادر عن اللجنة الفنية المشتركة لمجموعة أوبك+، اطلعت عليها رويترز، بأن المجموعة تتوقع أن يكون تأثير السلالة أوميكرون المتحورة من فيروس كورونا على سوق النفط محدودا ومؤقتا.

وقال التقرير "من المتوقع أن يكون تأثير المتحور أوميكرون الجديد خفيفا وقصير المدى مع تحسن القدرة عالميا على التعامل مع كوفيد19- والتحديات المرتبطة به".

رغم تباين مؤشرات البورصة

«العام» يستقبل السنة الجديدة على ارتفاع 8.04 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 8ر04 نقطة ليبلغ مستوى 7051ر2 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر11 في المئة.

وتم تداول 119ر5 مليون سهم عبر 5451 صفقة نقدية بقيمة 21ر9 مليون دينار (نحو 72ر4 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 6ر72 نقطة ليبلغ مستوى 5879ر55 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر11 من خلال تداول 84ر1 مليون سهم عبر 3224 صفقة نقدية بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 29 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 14ر49 نقطة ليبلغ مستوى 7653ر6 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر19 من خلال تداول 35ر4 مليون سهم عبر 2227 صفقة بقيمة 13ر1 مليون دينار (نحو 43ر3 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 11ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6096ر54 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر19 في المئة من خلال تداول 65ر8 مليون سهم عبر 1875 صفقة نقدية بقيمة 7ر2 مليون دينار (نحو 23ر8 مليون دولار).

يذكر أن أمس الأول الأحد كان عطلة رسمية في الكويت احتفالاً برأس السنة الميلادية لعام 2022.

جلسة متباينة للبورصة

وبلغت قيم التداول عند إغلاق تعاملات أمس 21.97 مليون دينار، وزعت على 119.56 مليون سهم، بتنفيذ 5.45 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 5 قطاعات تقدمها الخدمات الاستهلاكية بـ0.44%، بينما تراجعت 6 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ2.34%، فيما استقر الصناعة وحيداً.

وتقدم سهم "باكو" القائمة الخضراء بـ9.59%، بينما تصدر "النخيل" التراجعات بـ9.68%.

وجاء "جي إف إتش" المرتفع 1.20% على رأس نشاط التداول بالمستويات كافة مستحوذاً على سيولة بقيمة 5.02 مليون دينار، وحجم بـ49.89 مليون سهم، نفذت خلال 880 صفقة.

«المركزي» يخصص أول إصدار سندات في 2022

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص أول إصدار لسندات وتورق مقابل في عام 2022 بقيمة 240 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، بلغ أجل تلك السندات 6 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.250%.يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة. أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«موديز» تؤكد تصنيفات «التجاري»

أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية تقييمات البنك التجاري الكويتي، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت أمس الاثنين.

وعكس تقرير "موديز" مواطن القوة والضعف بالنسبة للبنك وتوقعات الوكالة في هذا الشأن، كما تطرق التقرير إلى المخاطر الائتمانية المرتفعة الناتجة عن التركزات الائتمانية العالية، وارتفاع مستوى المخصصات والقروض التي تم شطبها، وكذلك تراجع معدلات الربحية الصافية.

البنك التجاري

ويعكس التقييم الائتماني الأساسي هيكل التمويل لدى البنك القائم على الإيداعات، على الرغم من أن تركز قاعدة التمويل يظل عاملا مؤثرا، فضلاً عن كفاية معدلات السيولة بشكل مريح، وقوة ومتانة القاعدة الرأسمالية للبنك.

وتعكس النظرة المستقبلية لـ"التجاري الكويتي" التوازن الذي نجح في تحقيقه بين قدرته العالية على تحقيق الأرباح وكذلك المصدات التي يحتفظ بها البنك في صورة مُخصصات مقابل التركزات المرتفعة، وكذلك المُخصصات العالية التي يقوم البنك بتكوينها مؤخراً وعمليات شطب القروض.

وذكر تقرير "موديز" أن أصول البنك بلغت 4.1 مليار دينار كويتي (13.7 مليار دولار)، كما في 30 يونيو 2021؛ لذا يعد ثامن أكبر نك في الكويت من حيث الأصول، ويستحوذ على حصة قدرها 5.5% من السوق.

وتتوقع "موديز" على مدى الفترات الفصلية التالية تحسن معدلات تكلفة الائتمان لدى البنك بالرغم من بقائها مرتفعة نوعاً ما، على أن تظل الضغوط السياسية على المستوى الجغرافي والمحلي، وظهور متحورات لفيروس كورونا، مع تراجع أسعار النفط التي تمثل عائقاً بالنسبة لجودة أصول "التجاري الكويتي".

وكانت أرباح البنك ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت 138.6% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري؛ لتصل إلى 40.8 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 17.1 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي.

«جياد» تتحول للخسارة بـ4 ملايين دينار في 9 أشهر

تحولت شركة جياد القابضة للخسائر في التسعة أشهر الأولى من عام 2021؛ وذلك حسب بيان لبورصة الكويت أمس الاثنين.

ومنيت "جياد" بخسائر في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 4.07 مليون دينار (13.47 مليون دولار)، مقابل 191.71 ألف دينار (634.70 ألف دولار) أرباح الفترة نفسها من 2020.

وعزت الشركة التحول للخسائر بسبب الانخفاض في قيمة الشهرة لشركة زميلة وهي شركة بيت الأعمال القابضة، فضلاً عن خسائر من الشركات الزميلة، وخسائر ناتجة من استبعاد استثمارات تطبيقاً لقرار هيئة أسواق المال الصادر في مطلع أبريل 2021.

الأمر لم يكن مختلفاً في الربع الثالث من 2021 إذ منيت "جياد" بخسائر بلغت قيمتها 2.42 مليون دينار، مقارنة بربحها في الفترة ذاتها من 2020 البالغ 106.51 ألف دينار.

وكانت مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية قرر في مطلع ديسمبر الماضي إيقاف التداول على أسهم "جياد"؛ لحين قيامها بمعالجة الملاحظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي.